شاهو جبل مثلا ولم يتفكر في ملكوت السموات والارض فاخبره انسان بوجوده بغير
معصوم مما يفترض عليه اعتقاده فصدقه فيما اخبر به بمجرد اخبار من غير
تفكر ولا تدبر انتهى فان قلت نحن نجد غالب العوام من المسلمين لا يعرفون
ما يجب له تعالى ولا ما يجوز ولا ما يستحيل وقد اقتضى كلام المسعد انهم ليسوا
من محل الخلاف وانهم عارفون بريهم قلت ما اقتضاه كلامه صحيح غاية
ما فيهم انهم جاهلون بريهم من بعض الوجوه وتقدم ان الجهل به تعالى من بعض
الوجوه لا يوجد مكفرا كما سلف بيانه فان قلت اقتضى صريح كلام بعض العلماء
جريان الخلاف في عوام المسلمين قلت ما اقتضاه كلامه يجب رده عليه
نعم من باح منهم بما عنده من الفساد وجب رده للهوى ان قبل
ثم ظهور فساد عقايدهم لا يوجب تقليدهم والا كان عمرو بن عبيد المعتزلي
واضرابه مقلدين ولا يقوله ذو عقل فان قلت فقد اورد ادلة في
بعض كتبه على عدم صحة ايمان المقلد قلت من انصف وتامل بنهاية
يجدها تقوم حجة على اكثر من وجوه بمجرد النظر فقط وبحق نقول بذلك نعم
اقوى ادلته حديث امرت ان اقاتل الناس ويا في الكلام عليه فان
قلت فهل وافق السعد على ما ذهب احد من الناس قلت نعم سيفه
اليد ابو منصور الماتريدي بل حكى عليه الاجماع وهو وان خالف الاشعري
في صحة ايمان المقلد على ما قيل لكن الغرض انما هو انه عدل ثقة حافظ
مطلع ونقل الاجماع وقد قدمنا ما في كلامه كما مر وكذا سبقه ايضا اليه
الصابوني في بل عبارة السعد هي عبارة غيره في بدايته بلا زياده ولفظ
ابن حجر في شرح قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى
يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله صريح هذا ان الاتي
بهما مومن حتما وان كان مقلدا بالمعنى الذي قررناه في بحث الايمان قال
النووي وهو مذهب المحققين والجماهير من السلف والخلف واشتراط
العلم بادلة المتكلمين ومعرفة الله بها والا لم يكن من اهل القبلة خطا
ظاهر فان المراد التصديق الجازم وقد حصل ولانه عليه الصلاة واللام
اكتفى بالمضمرين بها جاء به ولم يشترط المعرفة بالدليل وقد تظاهرت
بهذا الاحاديث في الصحيح بحيث يحصل مجموعها التواتر والعلم النظري
انتهى بلفظه وعبارة النووي من اقر بالشهادتين واعتقد ذلك جزما
كفاه ذلك في صحة ايمانه وكونه من اهل القبلة والجنة ولا يكلف مع ذلك
بالنظر بالدليل والبرهان وهذا هو الصحيح الذي عليه الجمهور انتهت من
باب شرح الكلام من شرح مسلم وقال ابن حجر في الحديث المذكور في محل اخر
فيه دليل على قبول الاعمال الظاهرة والحكم بما يقتضيه الظاهر والا كتفاء
في قبول الايمان بالاعتقاد الجازم خلافا لمن اوجب نظم الادلة

وقد

وقد نقدم ما فيه ويؤخذ منه ترك تكفير اهل البدع المقرين بالتوحيد المنتسبين
للشرايع وقبول توبة الكافر من كفره بتفصيل يبين كفر ظاهرا وباطنا انتهى
قلت وعند نابغ الزنة بتفصيل والاصح قبول توبته ان تاب قبل الظهور
عليه والا فلا قال ابن ناجي في شرح الرسالة واختلف هل يكفي ايمان
المقلد اهـ لا يخفى ما فيه على انه كان غير انه عاص باهماله النظر الواجب في العلم
بالله تعالى وما يجب له وفيه العذاب بنفيه وهو ان يكون له ذلك اهلا وقبل
انه لا يكفي قاله القاضي ابو بكر وغيره انتهى وشيخ الاسلام الانصاري في
حواشي المحلي نقل لفظه ولم يتعقبه بل سافه مساق التاييد وتنضيد قول
المحلي وما يذعن احد من الاعراب او غيرهم للايمان فيما بيني بكماله الا بعد ان
ينظر فيه ينتدي لذلك موافقته ايضا وعبارة المحقق الكمال بن الهمام في
المسايرة وقيل ان يبرهن فقلده في الايمان يا الله وكلام العوام في الاسواق
محشو يا لا استدلالا بالحوادث عليه وعلى صفاته والتقليد مثل ان
يسمع الناس يقولون ان للخلق ربا وخلق كل شيء ويستحق العبادة عليهم
وحده لا شريك له فيجزم بذلك لجزمه بصحة ادراك هولا وتخيلهم
بهم وتكبيرا لشانهم عن الخطا فاذا حصل عن ذلك جزم لا يجوز سعد كون
الواقع التقييض فقد قام بالواجب من الايمان اذ لم يبق بينه وبين الاستدلال
ومقصود الاستدلال هو حصول ذلك الجزم فاذا حصل ما هو المقصود منه
بتم قيامه بالواجب انتهى ومنه يوخذ ما قدمناه عن شيخ اسلامنا من ان
المضرا ما هو ان يكون مع التقليد شك ما بالفعل لا كونه قابلا للتشكيك
بالقوة فتدبر فان قلت فهل تبع امام من هذه المقالة احد من
اهل المعتبرين قلت نعم عليها الامامان الجليلان الحققان كمال
الدين ابن ابي شريف وشهاب الدين احمد بن حجر الهيتمي في شرح الاربعين
نقلا واللفظ للاول وقضيه هذا التعليل ان لا يكون عاصيا بترك
الاستدلال لان وجوبه انما كان لتحصيل ذلك الواجب فاذا حصل بقطع
هو غير ان بعضهم ذكر الاجماع على عصيانه فان صح فسبب ان التقليد
عرضة للتزلزل ويعرض بشبهة بخلاف الاستدلال فان فيه حفظا انتهى
وزاد الهيتمي وما يرد ايضا على زاعم بطلان ايمان المقلدات الصحابة
رضوان الله عليهم فتحوا اكثر بلاد العجم وقبلوا ايمان عوامهم كما قبلوا
ايمان اجلاف العرب وان كانت تحت السيف او تبعا لكثيرين منهم اسلم ولم
يامروا احدا اسلم بتزييد النظر والاستدلال عند قبول تقليده والرجوع
امر حتى يخبروا العقل بحيث هو هذا بجزم بعدم وقوع استدلال لهم
لاستحالة جبلية فكان ما اطلعوا عليه دليلا اي دليل على صحة ايمان
المقلد وخلافا لبعض الشافعية والاسفرائيني وابي المعالي في اول قوليه تنبوا